

المجر تعمق الخلافات الأوروبية بشأن سياسات اللجوء

بروكسل - قررت المفوضية الأوروبية إحالة المجر إلى محكمة العدل الأوروبية لتقديدها على نحو غير قانوني إجراءات اللجوء، في وقت تعاني فيه دول الكتلة من خلافات مزمنة بشأن خطة أوروبية لتوزيع طالبي اللجوء لا تلقى إجماعاً من كافة الدول الأعضاء.

وبموجب قانون أقره البرلمان المجري مؤخراً سيتم إجبار المهاجرين غير النظاميين، بمن فيهم العائلات التي معها أطفال، على البقاء في المخيمات التي سيتم إنشاؤها على الحدود طوال فترة طلب اللجوء.

ونصت المجر في وقت سابق سباجاً من الأسلاك الشائكة على حدودها مع صربيا وكرواتيا من أجل وقف التدفق غير النظامي للمهاجرين، وأعلنت حالة الطوارئ في المناطق الحدودية وزادت العقوبات المفروضة على العبور غير القانوني.

وأعلنت السلطات المجرية أنها ستدخل كل من يتم ضبطه من المهاجرين غير النظاميين في عموم البلاد، ومن المنطقة الحدودية المحاطة بالأسلاك الشائكة.

وتريد المفوضية الأوروبية أن تتقاسم الدول الـ 27 الأعضاء عبء البت في طلبات اللجوء التي قدمها مهاجرون وصلوا إلى شواطئ التكتل. وهذه المرة لن يكون النظام المقترح طوعياً، وسيتمثل تنازلات يصعب على العديد من عواصم الاتحاد قبولها.

وقاومت المجر بشدة جهود الاتحاد الأوروبي السابقة لتوزيع اللاجئين باستخدام نظام الحصص الإلزامي، فيما ترفض الآن نظام الحصص القائمة إنه "غير عادل بما يكفي".

وقالت مفوضة الشؤون الداخلية في الاتحاد إيلغا يوهانسون "واضح للجميع أن التضامن عند الضرورة أو التضامن الطوعي غير كاف. لقد ثبت ذلك منذ سنوات عدة".

وأضافت يوهانسون "يجب أن يكون (النظام) إلزامياً، وعلى كل الدول الأعضاء أن تساعد عندما تتعرض دولة عضو للضغوط وعندما يكون الأشخاص كثر في حاجة إلى الحماية".

ولتوزيع طالبي اللجوء بعيداً عن سواحل إيطاليا واليونان سيتم فرض قواعد أكثر صرامة تتعلق بإعادة الأشخاص الذين ترفض طلباتهم.

وأعتمدت المفوضية الأوروبية مؤخراً "مخططاً جديداً للهجرة واللجوء" كان منظاراً بشدة وأرجى الإعلان عنه أكثر من مرة. ويهدف هذا التعديل

ضغوط تدفع أردوغان إلى إقالة رئيس جامعة بوغازيتشي

الرئيس التركي يخشى من اضطرابات داخلية تزيد من عزله



رضخ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد فترة من العناد إلى رفض المحتجين تعيين شخصية سياسية مقربة منه على رأس جامعة بوغازيتشي في إسطنبول وقرر إقالته، في خطوة نادرة في ما يتعلق بطريقة التعامل مع الاحتجاجات.

إسطنبول - تعكس إقالة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الخميس لرئيس جامعة موال له عينه حديثاً واعتراض عليه الطلاب والإساتذة المباشرون وحتى المعارضة السياسية، تحولاً نادراً في مواجهة الاحتجاجات والضغط الشعبي، يرى مراقبون أنها تؤشر على مساعي الرئيس التركي لتجنب أزمات داخلية قد تفسد عليه حملته الانتخابية المبكرة.

وأعلن مرسوم جمهوري نُشر في الصحيفة الرسمية قرار إقالة مليح بولو من رئاسة جامعة بوغازيتشي في إسطنبول وتعويضه بمحمد ناجي إنجي الرئيس السابق لقسم الفيزياء الذي تم تعيينه نائباً لرئيس الجامعة خلال رئاسته بولو لها، رئيساً بالإنابة.

ولم يكن القرار سبباً للخطوة أو أي تفاصيل أخرى، إلا أن مراقبين يعتقدون أنه جاء بسبب الضغوط المتنامية التي قد تخلق أزمة داخلية للرئيس الذي انطلق في ترميم شعبيته وشعبية حزبه المتراجعة قبل انتخابات صيرية في 2023.

احتجاجات بوغازيتشي شكّلت اختباراً لمدى قدرة أردوغان على كبح ثاني أكبر احتجاجات على سياساته بعد احتجاجات جيزي 2013

وأثار تعيين بولو، الأكاديمي والمرشح السياسي السابق المقرب من أردوغان، رئيساً لجامعة بوغازيتشي انتقادات بوصفه خطوة غير ديمقراطية، وامتدت احتجاجات اندلعت بسبب القرار في أوائل يناير إلى مدن أخرى.

وتظاهر طلاب الجامعة وأساتذتها والخريجون الذين يريدون انتخاب رئيس الجامعة بدلاً من تعيينه ضد تنصيب العضو السابق في حزب العدالة

والتنمية الحاكم بولو منذ أوائل يناير. واعتقلت الشرطة العشرات وداهمت بعض منازل المحتجين.

وأتاح تعيين بولو للحكومة فرصة للتأثير على الموظفين في الجامعة الأميركية سابقاً، والتي يرى أنصار أردوغان أنها موالية للغرب بشكل مفرط. وفي فبراير وصف أردوغان المتظاهرين بـ"الإرهابيين الذين أرادوا مدماراً مكتب رئيس الجامعة" وتعهدهم

بفعل "كل ما هو ضروري" لوقفهم. وأمام فشل احتواء تلك الاحتجاجات ووسط مخاوف من اتساعها حركت الحكومة التركية الجهاز القضائي لمعاقبة بعض المعتقلين بذريعة مقاومة السلطات، وهي ذريعة تتناغم في مدلولها مع أخرى استخدمتها السلطات لاعتقال ومحاماة ناشطين حقوقيين ومعارضين سياسيين وإعلاميين ومنها "دعم تنظيم إرهابي" أو "الدعاية للإرهاب" أو "إهانة الرئيس" وكلها أصبحت قوالب جاهزة لصناعة حكم قضائي.

ويؤكد مراقبون أن تهم الإرهاب الجاهزة التي تطلقها الحكومة التركية تجاه كل من يعارض سياساتها لم تعد مقنعة للدوائر الغربية.

وبالفعل طالبت المنظمات حملات اعتقال واسعة. ورغم أنه تم الإفراج عن معظم الطلاب الذين اعتقلوا، أدت عمليات

استماتة تغير قواعد المعاملة

والحزب الصالح من يمين الوسط، وحزب السعادة الإسلامي، والحزب الديمقراطي، ولا يعد حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد جزءاً من هذه الكتلة المعارضة، لكنه أيضاً حقق نتائج جيدة مع الناخبين الأتراك الأصغر سناً في الماضي.

وأمام تراجع التأييد لحزب العدالة والتنمية، تجد المعارضة نفسها أمام فرصة تاريخية لاستثمار هذا التراجع استعداداً للمحطات الانتخابية القادمة وهزيمة أردوغان.

ومؤخراً تشكلت أحزاب منافسة جديدة من قبل الشخصيات البارزة السابقة في حزب العدالة والتنمية، ما يساهم في تقليص الخزان الانتخابي للحزب الإسلامي المتراجع أصلاً.

واستطاع الحزبان المنفصلان عن حزب العدالة والتنمية، حزب المستقبل الذي أسسه رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، وحزب الديمقراطية والتقدم (ديفا) الذي أسسه وزير الاقتصاد السابق علي باباجان، حصد المزيد من الأصوات التي كانت تذهب لمصلحة الحزب الحاكم، وذلك رغم حداثة تأسيس كل منهما.

وكل هذه الأحزاب ترفع شعاراً واحداً تقريباً وهو العمل على عزل الرئيس الحالي الذي يعكف حزبه وحليفه الحركة القومية على إعداد دستور جديد على المقياس يؤيد حكم الفرد الواحد في تركيا.

التوقيف ووحشية القوات الأمنية إلى توجيه اتهامات جديدة لأردوغان بالميل إلى الاستبداد.

وشكلت احتجاجات جامعة بوغازيتشي اختباراً لمدى قدرة أردوغان على كبح ثاني أكبر احتجاجات على سياساته بعد احتجاجات منتزه جيزي 2013 وكان حينها رئيساً للوزراء وهي الاحتجاجات التي سقط فيها قتلى وجرحي.

ويأتي تراجع أردوغان الذي رفض في وقت سابق الاستجابة لمطالب المحتجين في وقت كشف فيه استطلاع للرأي أن الناخبين، لأول مرة في تركيا، يفضلون تحالف الأمة المعارض على التحالف الحاكم قبل انتخابات عام 2023.

ووفقاً لمسح حديث أجرته وكالة الاستطلاعات الخاصة ميتربول التي أوردتها بوابة الأخبار دوفنا، قال 44.1 في المئة من المستطلعين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عاماً إنهم يتشعرون بأنهم أقرب إلى تحالف الأمة منهم إلى التحالف الحاكم.

وفي المقابل، كان تحالف الشعب الذي يتألف من حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية المتطرف قد وصل إلى 36.2 في المئة ضمن هذه الفئة العمرية. ويتكون تحالف الأمة من حزب الشعب الجمهوري العلماني المعارض الرئيسي،

طالبان تعيد فرض شريعتها المتشددة في مناطق سيطرتها

حقوق الأفغانيات مكسب بدأ يتلاشى على وقع جغرافيا المتمردين

إبها شائعات". لكن سكانا في المناطق التي أخضعها طالبان في الآونة الأخيرة أكدوا عودتها إلى الأساليب القديمة.

وفي منطقة باوان الواقعة ضمن ولاية بدخشان، وهي ولاية أخرى لم تطأها الحركة من قبل، جمع المتمرّدون السكان المحليين في مسجد عند وصولهم وفرضوا على الفور بعض القواعد الصارمة.

وقال نذير محمد (32 عاماً) "يجب على الجميع ارتداء العمامم وإطالة اللحية"، مضيفاً أن "فتيات الصفوف الأعلى من الصف السادس (من سن 11 إلى 12 سنة)، تمّ منعهن من العودة إلى فصول الدراسة".

وكررت طالبان في الماضي تعهداتها باحترام حقوق الإنسان، وحقوق المرأة على وجه الخصوص، طبقاً لمتنصيات "القيم الإسلامية"، وذلك في حال عودتها إلى السلطة. لكنّ فمة طرقاً عديدة لتفسير وتأييل هذه المسائل في العالم المسلم.

وارتأت ساجدة عدم الانتظار وترقب النوايا الحقيقية لطالبان، رحلت إلى قندوز، كبرى مدن الشمال الشرقي لأفغانستان، بعد أيام قليلة من وصول الحركة.

وقالت "لن يكون بمقدورنا العمل في مناطق سيطرة طالبان، لهذا السبب رحلنا".

يد تحالف دولي قادته الولايات المتحدة، كانت الحركة تفرض فهمها المتشدد للشريعة الإسلامية.

وفي بيان نسب إلى طالبان تمّ تداوله الأسبوع الحالي في مواقع التواصل الاجتماعي، يأمر المتمرّدون القرويين بتزويج بناتهم أو أراملهن مقاتلي الحركة.

الأفغان يخشون ألا تكون طالبان تغيرت كثيراً منذ أيام حكمها التي شهدت مهاجمة الأقليات ومنع البنات عن ارتياد المدارس

واعاد هذا النص نكري مراسيم وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي أثارها الربع خلال حكم الحركة.

ونفت طالبان الحريضة على إظهار صورة أكثر اعتدالاً في وقت توسع نطاق سيطرتها وتقترب أكثر من الاستيلاء مجدداً على السلطة، إصدار البيان

ووصفته بالعداوية.

وقال المتحدث باسم طالبان ذبيح الله مجاهد "هذا اتهام لا أساس له، مضيفاً

وأطلق عدد من قادة الحركة علناً تعهدات باحترام حقوق المرأة، لكن فقط من خلال مفهوم طالبان الأصولي للشريعة، وفق التقرير.

ومنذ شروع القوات الأجنبية في انسحابها من البلاد، بسطت الحركة سلطتها على مساحات واسعة في الداخل الأفغاني وعلى معاير حدودية مع إيران وتركمانستان وطاجيكستان.

وعلى غرار ولاية تخار، تغلغلت طالبان في مناطق شمالي البلاد كانت خارج سيطرتها إبّان حكمها لأفغانستان بين 1996 و 2001، ولم تعرف بالتالي حكم الحركة المتشدد.

وكان معبر شير خان بندر الحدودي مع طاجيكستان والذي استولى المتمرّدون عليه في يونيو، الأول الذي يسقط في قبضتهم رغم أنه يشكل محورا مركزياً للعلاقات التجارية والاقتصادية مع آسيا الوسطى.

وقالت ساجدة التي كانت تعمل في أحد مصانع المدينة، "بعد سقوط شير خان أمرت طالبان النساء بالترام منازلهن".

وأضافت "نسوة وفتيات كثيرات كنّ يعملن في التطريز والخياطة وصناعة الأحذية (...). لكن قرار طالبان أرعبنا".

قبل الإطاحة بحكم طالبان عام 2001 على

وقال المقيم في إقليم كلافغان صفة الله (25 عاماً) إن الرسالة "أوردت منع توجه النساء إلى السوق ما لم يرافقهن رجل، وكذلك حظر حلق اللحية على الرجال". وتابع أن التدخين صار محرماً، فيما أكدت طالبان "الصدى بشدة" لكل من ينتهك قواعدها.

وفي مايو الماضي، ذكر تقرير استخبارات أميركي أن المكاسب التي تم تحقيقها في مجال حقوق المرأة ستراجع إذا عاد المتمرّدون إلى السلطة.

ويشير التقرير الاستخباري الذي أعده المجلس الوطني للاستخبارات والواقع في صفحتين، إلى أن وجهات نظر المتمرّدون لم تتغير منذ أن تولوا السلطة في العام 1996 وإطاحتهم إثر الغزو الأميركي في العام 2001.

وجاء في التقرير أن حركة "طالبان لا تزال إلى حدّ كبير ثابتة في نهجها التقييدي لحقوق المرأة وهي تستطيع بالكثير من التقدم الذي أحرز في العقدين الماضيين في حال استعادت السلطة في البلاد".

وبلغت التقرير إلى أن التغيير في قيادة الحركة بقي محدوداً جداً، وأنها لا تزال "متصلبة" وتفرّض قيوداً اجتماعية صارمة في المناطق الخاضعة لسيطرتها".

للجلد والرجم حتى الموت. ومع بدء عهد جديد من نفوذ طالبان، يخشى الأفغان ألا تكون الحركة تغيرت كثيراً منذ أيام حكمها السابق الحاكمة التي شهدت قتل نساء متهمات بالزنا ومهاجمة الأقليات والموسيقى والصور والتلفزيون، وقطعت أيدي لصوص، وأعدم القتلة في الأماكن العامة وقتل المثليين. كما منعت النساء من العمل والخروج دون مرافق، فيما حظرت على الفتيات الذهاب إلى المدرسة. وتعرضت نساء اتهمن بارتكاب الزنا



عود على بدء